تركي الدخيل يدعو إلى تعزيز شفافية «سجون المباحث»

حراك رسمي وإعلامي سعودي لتطوير أوضاع حقوق الإنسان

■ الوسط - المحرر السياسي

□ تشهد المملكة العربية السعودية حراكاً رسمياً وأهلياً وإعلامياً لتطوير أوضاع حقوق الإنسان في مختلف الحقول. وأكد الرئيس الجديد لهيئة حقوق الإنسان السعودية بندر محمد العيبان أن الهيئة تسعى إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان ودعمها، مشيرا إلى أن المملكة تعيش مرحلة تطويرية كبيرة، وقال: إن مجتمعنا كسائر المجتمعات قد يوجد فيه بعض التجاوزات الفردية وتعمل الهيئة مع أجهزة الدولة المختلفة على معالجتها، كما أن الهيئة تعمل مع جميع الجهات من أجل تعميق مفهوم ثقافة حقوق الإنسان وترسيخها منطلقة في ذلك من ثوابت الشريعة الإسلامية السمحة.

بندر العيبان

تركي الدخيل

وأكد العيبان خلال لقائه بوزير الخارجية الفرنسي برنارد كوشنير أمس الأول على دعم المملكة لجميع الجهود والمواثيق والاتفاقيات الموقعة في مجال حقوق الإنسان وفق ماذكرت صحيفة «المدينة السعودية».

وقدم رئيس هيئة حقوق الإنسان للوزير الفرنسي لمحة عن عمل الهيئة وأوضاع حقوق الإنسان والجهود التي تبذلها حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في التطوير المستمر لجميع المجالات ومنها حقوق الإنسان.

من جانبه أثنى الوزير الفرنسي على جهود المملكة في عملية التطوير في جميع المناحي ومنها حقوق الإنسان مشيرا إلى أن فرنسا تقدر الدور الرائد لخادم الحرمين الشريفين في عملية التطوير السريع الذي تشهده المملكة. وناقش الجانبان عددا من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

من جانب آخر التقى رئيس الهيئة بندر العيبان بوفد الترويكا الأوروبي الذي ضم كلا من سفير التشيك رئيس الاتحاد الأوروبي حاليا، وسفير السويد والقائم بأعمال المفوضية الأوروبية في المملكة، وأكدوا على اهتمام الاتحاد الأوربي بحقوق الإنسان ورغبتهم أن يكون هناك حوار مستمر بين الاتحاد الأوروبي والمملكة خصوصاً في مجال حقوق الإنسان وأن الاتحاد يتابع باهتمام إنجازات الهيئة.

وأشار مدير القسم الصحافي في وزارة الشئون الخارجية الفرنسية إلى أن زيارة وزير الشئون الخارجية الفرنسي برنار كوشنير إلى المملكة العربية السعودية أتت في إطار الحوار المنظم والمبني على الثقة الذي نحافظ عليه مع المملكة، ولا بد من الإشارة بوجه خاص بالزيارتين اللتين أجراهما رئيس الجمهورية إلى المملكة العربية السعودية في العام 2008 وكذلك باللقاءات المنتظمة بين وزير الخارجية كوشنير ونظيره السعودي الأمير سعود الفيصل، وكان آخر لقاء بينهما في 26 فبراير/ شباط في باريس.

وأوضح مدير القسم الصحافي في وزارة الخارجية الفرنسية بأن وزير الخارجية شارك في مأدبة غداء مع رئيس لجنة حقوق الإنسان وممثلين عن المجتمع المدني، ومثل ذلك فرصة لتناول موضوع حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية وعمل بيان عن الإصلاحات التي يتم تنفيذها في المملكة (مجال العدل والمؤسسات والصحافة). وتناول أيضاً كوشنير مع السيدات الحاضرات في المأدبة الدور الحاسم للمرأة السعودية في مجتمعها وتدعيم دورها، بدفعة من الملك عبدالله بن عبدالعزيز.

وأضاف: «سمحت هذه الزيارة بتسليط الضوء على جودة حوارنا الاستراتيجي الذي نأمل في تعميقه. وأُجري بيان عن العلاقات الثنائية الكثيفة للغاية التي تربط بين بلدينا. وكانت اللقاءات مناسبة أيضاً لتناول جميع المسائل الإقليمية الآنية، لاسيما عملية السلام والمصالحة الفلسطينية وقمة الدوحة وإيران والعراق، بل وأيضاً أفغانستان ولبنان. تم أيضاً تناول الاجتماع المقبل لمجموعة العشرين G20. وخلال لقاءاته مع مساعد وزير الداخلية ومع مسئول المخابرات السعودية الأمير مقرن، تناول كوشنير موضوع مكافحة الإرهاب».

من جهته رأى الإعلامي السعودي تركي الدخيل في مقاله بصحيفة «الوطن» السعودية أن التقرير الثاني لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية في العام 2008 الذي نشرته صحيفة «الوطن» أمس كان تقريراً جريئاً يؤكد أن جمعية حقوق الإنسان في السعودية كانت تقوم طوال العام بتواصل رائع بين شكاوى المواطنين، والرقابة على أداء الأجهزة الحكومية فيما يتعلق بالمحافظة على حقوق الإنسان وصيانتها.

وأضاف الدخيل: «ما لفتني في التقرير هو ورود كلمة (سجون المباحث) خمس مرات، أوردها لكم هنا: إن الهيئة (التحقيق والادعاء العام) لم تُمكن من تولي التحقيق والادعاء في قضايا الموقوفين في سجون المباحث العامة، ولا يسمح لها بزيارتهم، والجمعية تطالب بتوسيع صلاحيات الهيئة لتشمل جميع أماكن التوقيف والاحتجاز.

الجمعية تقدر للهيئة ما تقوم به وتدعوها إلى المبادرة بتفعيل جميع الاختصاصات التي أوكلت لها ومنها القيام بزيارات للسجون ودور التوقيف دون إذن مسبق للتحقق من أوضاع السجناء والاستماع لشكاواهم والتأكد من نظامية بقائهم في السجن خاصة سجون المباحث العامة.

وتوصي الجمعية بأنه يلزم في حالة إجراء تحقيق في حالات سوء المعاملة والوفاة في السجون سواء العامة أو سجون المباحث – التي لم تزرها الجمعية – أن يكون هناك ممثلون عن هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان من أجل ضمان حيادية واستقلالية التحقيق، كما طالب التقرير بإيجاد آلية واضحة للتعامل مع السجناء الأمنيين من حيث مدة الاعتقال ومكانه وتواصلهم مع أسرهم وفرز من لديهم أفكار منحرفة عن غيرهم لئلا يكون السجن وسيلة لانتشار تلك الأفكار، وتمكين هيئة التحقيق والادعاء العام من مباشرة قضاياهم والتفتيش على سجون المباحث».

وأضاف الدخيل: «في الوقت الذي أشير إلى أن التقرير أكد على تعاون مثمر من وزارة الداخلية مع الجمعية، كأكثر القطاعات الحكومية تعاوناً، إلا أن الملاحظات السابقة، تبين أن سجون المباحث، حصون لم يسمح بالدخول إليها من قبل هيئة التحقيق والادعاء العام، ولا من قبل الجمعية، وهو ما يعني أن هناك ممانعة من قبل القائمين على سجون المباحث في التعاطي مع عملهم. ويجب على القائمين على سجون المباحث أن يعرفوا أننا في مرحلة مختلفة، وعصر مختلف، وليتعلموا من الجهة التي ينتمون إليها، وهي وزارة الداخلية، التي أدت أداءً رائعاً، وتطورت في تعاطيها مع الإعلام أولاً من خلال تعيين ناطق باسمها، ثم في تسهيل مهام عمل جمعية حقوق الإنسان».

«طالبان» الباكستانية تعرقل عمل المنظمات الأهلية في سوات

■ سوات - إيرين

□ لا يسمح للفتيات حتى اللائي يرتدين الحجاب بمتابعة تعليمهن في المدارس في سوات ويطالب المتمردون في وادي سوات المتوتر بالإقليم الحدودي الشمالي الغربي في باكستان – الذين كانوا قد وقعوا من قبل اتفاق سلام مع الحكومة – كل المنظمات غير الحكومية بمغادرة المنطقة.

طالبات في إحدى المدارس بوادي سوات

وقال الناطق باسم حركة «طالبان» الباكستانية مسلم خان لشبكة الأنباء الإنسانية (إيرين) في سوات «يأتون إلينا ليعلموننا كيف نبني المراحيض في مساجدنا وبيوتنا. نحن لسنا بحاجة لتعلم ذلك من الأجانب». وأضاف: «ما المنظمات غير الحكومية إلا وجه آخر للسوقية والفحشاء. والقائمون عليها يريدون زعزعة عقيدتنا وكشف عورات نسائنا». وأعرب خان عن امتعاضه من كون هذه المنظمات توظف نساءً يعملن جنباً إلى جنب مع الرجال في الميدان وداخل المكاتب، وهو ما قال عنه خان بأنه سلوك «لا يمت إلى الإسلام بصلة وغير مقبول البتة».

بدوره، أفاد زعيم حركة «تنفيذ الشريعة المحمدية» مولانا فضل الله والذي أعلن موالاته لحركة «طالبان» الباكستانية، على إحدى قنوات الإذاعة التي تعمل بشكل غير شرعي أنه «على كل المنظمات غير الحكومية أن تغادر سوات لأنها تعرقل جهود السلام». كما صرح في مقابلة سابقة أن «كل الباكستانيين العاملين مع المنظمات غير الحكومية يعتبرون أعداءً للبلاد».

من جهته، أبدى جميل أمجد، المفوض الإقليمي للإغاثة في الإقليم الحدودي الشمالي الغربي، موقفاً توفيقياً من مسألة تواجد المنظمات غير الحكومية بالمنطقة، إذ قال: «إننا نحترم عمل المنظمات غير الحكومية، المحلية منها أو الدولية... في الوقت الحالي نتبع سياسة التوفيق وقد أثبتت جدواها حتى الآن في سوات. وأنا على يقين من أن عمل هذه المنظمات سيتقوى مع الزمن عندما تعود الأوضاع إلى طبيعتها». وأوضح أن المنظمات الدولية تعمل عبر شركاء تنفيذ محليين.

وضع المنظمات غير الحكومية في سوات

وأفاد عضو المجلس المشارك بسوات «SwatParticipatoryCouncil»، وهو عبارة عن منظمة غير حكومية، محمد روشان أن هناك نحو 10 منظمات غير حكومية ناشطة في سوات، لم تعلن أي منها بأنها مسلمة أو إسلامية. وجميع هذه المنظمات هي منظمات غير ربحية لا تميز بين المسلمين وغير المسلمين عند تقديمها للمساعدة. وبالنسبة للمنظمات غير الحكومية الدولية، سمح فقط للإنسانية والطبية منها بالعمل في المنطقة، إذ أفاد خان أن المنظمات المصرح لها بالعمل تقتصر فقط على «منظمة أطباء بلا حدود واللجنة الدولية للصليب الأحمر وبعض المنظمات الخيرية المحلية التي تتولى توزيع المساعدات على النازحين».

وكانت منظمة أطباء بلا حدود، التي سبق وأوقفت نشاطها بالمنطقة بعد أن تعرض اثنان من موظفيها للقتل في الأول من فبراير/ شباط الماضي، قد استأنفت عملياتها حسب تأكيد مدير فرع المنظمة في باكستان فصل تيزيرا. ومنذ أن بدأت حركة التمرد في العام 2007، اضطرت بعض المنظمات غير الحكومية لإزالة اللوحات التي تحمل أسماءها، في حين يعمل البعض منها بموافقة ضمنية من «طالبان»، حسب روشان.

وكانت بعض المنظمات غير الحكومية المحلية، بما فيها «كارافان» و«ضيا» و«خيالكور» و«أنجومان بهبود إخواتين»، قد شكلت قبل ثلاثة أشهر شبكة للاستجابة للكوارث عملت على مساعدة النازحين وتوزيع المساعدات الغذائية.

حركة طالبان باكستان تعرقل المساعدات

وأفاد مدير كلية سوات ضياء الدين يوسفزاي أن «حركة (طالبان) الباكستانية تنظر إلى عمل المنظمات غير الحكومية بكثير من الاستياء حتى أنها رفضت استلام مساعدات من بعض منظمات الإغاثة الدولية بدعوى أن استلام مساعدات من غير المسلمين أمر غير مقبول». من جهته، أفاد مدير تحرير جريدة مالاكاند تايمز، ومدير سابق لإحدى المنظمات غير الحكومية، بدر الزمان أن بعض المساعدات الغذائية وغير الغذائية لا تزال محجوزة في مالاكاند بانتظار تصريح من حركة «طالبان» الباكستانية التي كانت قد أمرت بوقف توزيع أية مساعدات بانتظار تطبيق الشريعة الإسلامية.

وأوضح بدر الزمان أن حركة «طالبان» الباكستانية «لا يشوبها الفساد»، مدعياً أنها لو كانت طرفاً في الموضوع منذ البداية «لما انتهى المطاف بمواد الإغاثة إلى البيع والشراء في سوق مينغورا».

معارضة التطعيم ضد شلل الأطفال

أوضح خان أن الحركة تعارض التطعيم ضد شلل الأطفال بدعوى أن التطعيم يسبب العقم. وكانت مثل هذه الإدعاءات تعرقل حملات القضاء على شلل الأطفال في أجزاء عديدة من باكستان من قبل. وقال خان موضحاً موقف الحركة «إنني في الخامسة والأربعين من عمري ولم أحصل على نقطة واحدة من اللقاح ومع ذلك فأنا مازال حياً أرزق». ووفقاً لخان، يكمن جزء من المشكلة في كون المنظمات غير الحكومية هي التي تتولى إدارة حملات القضاء على شلل الأطفال وأن اللقاح نفسه يُستورَد من خارج البلاد، إذ قال: «ما كنا لنعارض الموضوع لو كان اللقاح يصنع محلياً في باكستان. وأضاف أن «طالبان» تعارض بشكل خاص أي تدخل أجنبي لتنظيم الأسرة.

نقل البضائع عبر الأنفاق: رحلة التحدي من غوانغزو إلى غزة

■ غزة - أيرين

□ يدير محمد أحمد البالغ من العمر 29 عاماً محل «عالم الكمبيوتر» في حي الرمال بمدينة غزة ويزود عبر محله التجاري هذا سكان القطاع بأجهزة الكمبيوتر وغيرها من مستلزمات تقنية المعلومات. وتدخل هذه الأجهزة إلى غزة عبر الأنفاق من مصر وعادة ما تتعرض إلى أضرار وتعتبر شركة الدهشان المُورِّد الأساسي لمعدات ومستلزمات المطبخ في غزة. ولم تستلم هذه الشركة أية شحنة من «إسرائيل» عبر معبر كارني منذ ما يزيد عن عامين، منذ أن تم إغلاق المعبر في شهر يونيو/ حزيران 2007.

ويعتبر كارني المنفذ التجاري الوحيد الذي تتوفر فيه تسهيلات تمرير أعداد كبيرة من الشاحنات إلى غزة باستثناء الحزام الناقل المستعمل لتوصيل الحبوب.

وقال مالك الشركة جلال الدهشان: «لم يتبق في مخازني الآن سوى 20 في المئة من البضاعة. لقد نفدت الأطباق والكئوس والفناجين. كانت ستة كئوس من الشاي تكلف دولاراً واحداً قبل عامين أما الآن فقد وصلت كلفتها إلى 5 دولارات».

ويتولى ناهض، والد جلال، إدارة فرع شركة الدهشان إم إن الدولية من منطقة غوانغزو التجارية الحرة بالصين. ووفقاً لممثل الشركة في غوانغزو الذي طلب عدم الكشف عن هويته، «تملك 35 شركة غزاوية مكاتب لها في الصين»، مشيراً إلى أن البضائع الصادرة من غوانغزو تسلك طريقاً طويلاً وشديد الالتفاف قبل الوصول إلى غزة حيث يتم شحنها أولاً إلى ميناء بور سعيد شمال شرق مصر، ثم يتم نقلها من هناك إلى الجانب المصري من رفح عبر العريش قبل أن يتم تهريبها عبر الأنفاق إلى غزة. وأشار ممثل الشركة إلى أن «إدخال أي صندوق صغير إلى غزة عبر النفق يكلف 30 دولاراً في الوقت الذي تحتوي فيه الحاوية الواحدة على ما يقرب من 4,000 صندوق». وقدر أن تكون حوالي 400 شركة صينية تقوم بتصدير بضائعها إلى غزة بما في ذلك منتجات تقنية المعلومات والأثاث والملابس.

محمد أحمد (29 عاماً) يدير محل «عالم الكمبيوتر» في حي الرمال بمدينة غزة

وتشكل الأنفاق خطاً حيوياً بالنسبة لسكان غزة، حيث تزود أسواقهم بالبضائع المحظور دخولها إلى القطاع عبر المعابر المراقبة من طرف «إسرائيل»، حسب تصريح مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية (أوتشا). ولكن رغم ذلك تبقى جودة «منتجات الأنفاق» متدنية وأسعارها عالية وفقاً لسكان غزة.

ومنذ الحصار التي فرضته «إسرائيل» على غزة في يونيو/ حزيران 2007، زاد استعمال الأنفاق لتوصيل المساعدات الإنسانية بما في ذلك المؤن الطبية والوقود والمواد الغذائية.

وفي هذا السياق، أخبر مدير الحدود والمعابر بحكومة غزة غازي حمد، شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين) أن «مواد النظافة مثل الصابون والشامبو ومسحوق الغسيل لا تدخل إلى غزة إلا عبر الأنفاق».

كما أكد حمادة البياري وهو مسئول ميداني بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية، أن أدوات ومستلزمات تقنية المعلومات لا تدخل عبر «إسرائيل»، مما يدل ضمنياً على أنه في حال دخول هذه البضائع إلى غزة فإن ذلك لا يتم إلا عبر الأنفاق.

وعادة ما تقوم «إسرائيل» بالرد على أي قصف صاروخي يستهدفها بقصف الأنفاق التي تقول إنها تُستعمَل من قبل «حماس» لتهريب الأسلحة، وفقاً للتصريح الذي أرسله الجيش الإسرائيلي للصحفيين عن طريق البريد الإلكتروني. كما أفاد التصريح نفسه أن العديد من الأنفاق تعرضت لتدمير شامل أو لأضرار متفاوتة خلال الهجوم الإسرائيلي الذي استمر 22 يوماً وانتهى في 18 يناير/ كانون الثاني.

ويقدر حمد أنه لايزال هناك 400 نفق صالح للاستعمال على طول الحدود المصرية مع غزة والتي تصل مسافتها إلى 12 كلم، في حين كان عددها قبل النزاع يصل إلى حوالي 1000 نفق.